الدراسات الموضوعية في القرءان والسنة
بين التنظير والتطبيق
– دراسة تحليلية نقدية –

د\فاطمة الزهراء سواق
كلية العلوم الإسلامية\جامعة الجزائر1

Thematic studies in Quran and Sunnah
between theoretical and applied

- Analytical and critical study -

ملخص الدراسة

يبحث هذا المقال العلمي إشكالية غياب الانسجام بين الدراسات التأصيلية والدراسات التطبيقية في علمي التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي، ويحاول تفسير هذه الإشكالية من خلال تتبع مسار تطور الدراسات الموضوعية، وما أُلِّف فيها من جهود تنظيرية وتطبيقية، ونقد كل ذلك في ضوء البواعث التي دعت إلى التجديد في النمط التقليدي المعروف في تفسير كتاب الله تعالى وشرح سنة نبيه ﷺ.

Abstract

This article examines the problem of the absence of coordination between the theoretical studies and applied studies in the science of objective interpretation and objective Hadith, and it tries to explain this problem by following the course of the evolution of the thematic studies

and its authoresses on the theoretical and applied level, then criticism all this in light of the purposes of renewal in the interpretation of the Qur'an and the explanation of the Sunnah.

مقدمة

من العلوم الجديدة والناشئة في الدراسات القرءانية والحديثية علما التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي، وهما علمان يقومان على إبراز الموضوعات التي عرض لها القرءان الكريم والسنة النبوية وفق منهجية علمية مبتكرة ترتكز على عنصرين أساسين هما: **القضية**: التي تتمثل في مختلف الموضوعات القرءانية والنبوية، **والكلية** القائمة على تقصي واستقراء الآيات والأحاديث المتصلة بالقضية المحددة للدراسة، فهما إذن اتجاهاه تجديديان يهدفان إلى المساهمة في المعرفة الإسلامية بخطاب يتسم بالعصرية والواقعية مع الحفاظ على مقصد علمين أصيلين في علوم الكتاب والسنة، وهما: التفسير بمختلف مدارسه واتجاهاته، والشرح الحديثي بمختلف أنواعه وأساليبه، وهذا المقصد هو تحقيق الاهتداء بالقرءان والسنة النبوية الصحيحة في جميع مجالات الحياة الإنسانية.

وعليه فإن لمحة التجديد في هذين العلمين الناشئين تبرز في أسلوب تحقيق هذا الاهتداء، والذي يراعي في خطابه البنية الفكرية لإنسان هذا العصر الذي يرغب في الوصول إلى الحقائق سريعا، ويرفض تلك التفاصيل العلمية الدقيقة والجدالات العقدية أو الفقهية أو اللغوية الطويلة التي تعج بها الكثير من المصنفات في تفاسير القرءان وشروح السنة، وهذا هو معنى وصف أسلوب هذين العلمين الجديدين بالعصرية، أما اتسامه بالواقعية فيبرز في سعي المشتغلين بهما إلى تجلية موقف القرءان الكريم والسنة النبوية الصحيحة من القضايا والتحديات والنوازل التي تستجد في حياة الناس بتنزيل ذلك الموقف القرءاني والهدي النبوي على واقع الناس توجيها وإرشادا ودعوة وتربية وإصلاحا لأحوالهم بأسلوب ينسجم مع مقتضيات عصرهم.

إن امتزاج هذه الثلاثية المركبة من الاهتداء بالقرءان الكريم والسنة النبوية مع الواقعية والعصرية في ماهية التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي يبرر لمحة التجديد في نمط التفسير والشرح الحديثي ويقوي دواعيه، وكذلك يجعل الجهود التنظيرية والتطبيقية المبذولة في سبيل تثبيت وتركيز وتفعيل هذين العلمين الحديثين مطلبا ضروريا في إعادة ربط المسلم المعاصر بوحي القرءان والسنة وجعله يتحرك بهديهما الذي يستغرق كل انشغالات الحياة الإنسانية مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل89].

ولعل الإشكال اليوم الذي يحول دون تحقيق دراسات التفسير والحديث الموضوعي لمقاصدها الضرورية هو عدم استصحاب تلك العناصر الثلاث دفعةً واحدةً كما أُرِيد لها أن تكون في بدايات ظهور نمط التفسير الموضوعي كما سيأتي، ولعل هذا الخلل المنهجي الذي طرأ على دراسات التفسير والحديث الموضوعي لم يكن ليصل إلى حد كبير من التأثير السلبي على مقصد هذين العلمين لو انحصر الأمر على مستوى بعض الدراسات التطبيقية التي يمكن أن يُبَرَّر الخلل فيها بالتباس المنهجية أو الأخطاء العلمية الوارد وقوعها في البحوث والدراسات العلمية، وإنما الالتفاف على هذه الثلاثية في الدراسات التنظيرية والتأصيلية بالفصل بينها أو إلغاء بعضها أو تغيير حقيقتها هو ما أفرغ مع الأسف هذه الدراسات الموضوعية من مضمونها وأبعدها عن مقاصدها الأولى.

حدود الدراسة

تُدخِل الدراسات التنظيرية في التفسير الموضوعي ثلاثة أنواع: تفسير موضوعي لموضوع، تفسير موضوعي لمصطلح، وتفسير موضوعي لسورة، وفي الحديث الموضوعي مثل ذلك باستبدال السورة بحديث واحد بمختلف رواياته، لكن هذه الدراسة ستختص بنوع واحد، وهو دراسة موضوع الذي تصل بين أفراده وحدة المعنى بغض النظر عن اللفظ، وهو عادة المرادُ إذا ما أطلق مصطلح التفسير الموضوعي أو الحديث الموضوعي.

إشكالية الدراسة

إن أي اطلاع جاد من باحث متخصص في العلمين لسلسلة الدراسات التنظيرية والتطبيقية التي أُلِّفت في هذين العلمين، أو ممارسة تدريسهما والإشراف على المذكرات المنجزة في إطارهما ومناقشتها لا يفوته أن يدرك أو يلحظ ذلك التناقض الذي ساد مسيرة تطور العلمين عبر مراحل ثلاث مرَّ بها من النشأة الأولى إلى التأصيل إلى التطبيق بعد التأصيل، وعليه فإن هذه الدراسة التحليلية النقدية لهذه المسيرة تحاول تفسير هذا التناقض وإعطاء تصور للخروج منه عبر الإجابة عن التساؤلات التالية:

1) ما الغرض الأساسي الذي أدى إلى إحداث هذا النمط التجديدي في الأسلوب التقليدي المعهود في تفاسير القرءان الكريم وشروحات السنة النبوية؟.

2) وهل يمكن في مرحلة التنظير لأي علم من العلوم إغفال المقصد الرئيسي لظهور العلم؟.

3) وما الذي يحدد في التطبيق أن هذه الأعمال العلمية من الدراسات الموضوعية أو هي خارجها، هل هو تحقيق المقصد المتفق عليه أم الالتزام بالمنهجية التي لا تزال تتنازعها الاجتهادات التنظيرية؟.

هيكل الدراسة

إن الإجابة على التساؤلات الواردة في إشكالية الدراسة ستنتظم في أربعة مباحث تستقي عناوينها من تلك المراحل الثلاث التي مر بها تطور هذين العلمين وتبني عليها آفاقا للتوفيق وفق الهيكلية التالية:

مقدمة

المبحث الأول: ظروف نشأة الدراسات الموضوعية في القرءان والسنة

المبحث الثاني: نقد الدراسات التنظيرية في التفسير والحديث الموضوعي

المبحث الثالث: نقد الدراسات التطبيقية في التفسير والحديث الموضوعي

المبحث الرابع: آفاق التوفيق بين التنظير والتطبيق تحقيقا لمقاصد الدراسة الموضوعية

الخاتمة

المبحث الأول

ظروف نشأة الدراسات الموضوعية في القرءان والسنة

سيتجه الحديث أساسا إلى التفسير الموضوعي لأنه سبق في ظهوره الحديث الموضوعي الذي حاكاه أسلوبا ومنهجا بعد عقود قليلة من ميلاده، ولعلنا في هذه المرحلة الأولى لا يمكننا الجزم بمن كان له السبق في بعث هذا المنهج الجديد[1] في تدبر القرءان الكريم وفهم معانيه واستنباط هداياته، وقد حصل في تلك الفترة الزمنية تنبُّه عام لأهمية الإبراز الموضوعي في دراسة القرءان الكريم لدى مدارس علمية مختلفة في التخصصات ومشتركة في العناية بفهم كتاب الله العزيز، وسنستبعد في دراسة هذا العنصر الجهود الإستشراقية في فهم القرءان، والتي كان لها الباع الأول في اعتماد النظرة الكلية في فهم الموضوعات القرءانية، وقد انطبق على بعض أعمالها فعلا وصف الدراسة القرءانية الموضوعية[2]، ولعل هذه الجهود هي من أعادت تنبيه المشتغلين بالقرءان وتفسيره إلى أهمية إبراز الموضوعات القرءانية وفق هذه الرؤية الكلية الشاملة.

(1) وصْف التفسير الموضوعي بأنه منهج أو علم جديد في العلوم التفسيرية لا يعني أنه انطلق هكذا متجردا من كل أصل تاريخي له مشتركات معه في جانب من الجوانب، بل مثّل تفسير القرءان بالقرءان وتفسير آيات الأحكام والوجوه والنظائر وبعض الدراسات في علوم القرءان كناسخ القرءان ومنسوخه وأمثال القرءان وأقسامه ومجازه ... مظاهر تاريخية تجلّت فيها بعض عناصر الدراسة الموضوعية الحديثة من حيث الأسلوب العام الذي يراعى الغاية المشتركة بين آي القرءان الكريم، واختلفت عنها من حيث المنهج والمقصد، انظر: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص 17 – 22 / عباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، ص 20 –26 / سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرءان الكريم دراسة نقدية، ص 82 – 99 ... وغيرها.

(2) منهج التفسير الموضوعي للقرءان الكريم دراسة نقدية، ص 100 – 104.

نسب بعض الباحثين الفضل في ظهور هذا المنهج الجديد في فهم كتاب الله إلى مدرسة المنار التفسيرية بريادة الشيخ محمد عبده (ت 1905م) وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا (ت 1935م) رحمهما الله تعالى[1]، وقد تجلت في أعمالها التفسيرية الممزوجة بالروح الأدبية الاجتماعية أسُس التفسير الموضوعي الثلاثة: إبراز الموضوع القرءاني وربطه بالواقع، الكلية، التركيز على الهدايات القرءانية، وهي ملامح بارزة في الدراسة الموضوعية يمكن استشفافها بكل وضوح في تفسير محمد عبده لجزء عم، وفي تفسير المنار الذي ضم جهود الشيخ والتلميذ معا، ولهذا يقول محمد حسين الذهبي في بيان مزايا هذه المدرسة التفسيرية: ((... ثم إن هذه المدرسة نهجت بالتفسير منهجا أدبيا اجتماعيا، فكشفت عن بلاغة القرءان وإعجازه، وأوضحت مراميه ومعانيه، وأظهرت ما فيه من سنن الكون الأعظم ونظم الاجتماع، وعالجت مشاكل الأمة الإسلامية خاصة، ومشاكل الأمم عامة بما أرشد إليه القرءان من هداية وتعاليم جمعت بين خيري الدنيا والآخرة))[2].

محمد عبده: اهتم الشيخ محمد عبده بإبراز موضوعات القرءان الكريم التي تمس حياة المسلم المعاصر من خلال النظر في السياق الموضوعي للسور التي يفسرها، والأمثلة في ذلك كثيرة وفيرة، ولكن طبيعة هذه الدراسة ومضمونها لا يتيح التوسع في إيرادها أو استقصائها من مظانها، وإنما يكفي المثال والمثالان للتأكيد على عناية الشيخ بإبراز موضوعات القرءان الكريم أثناء تفسيره لسوره وآياته، من ذلك بيانه لموضوع العسر واليسر في ثنايا تفسيره لسورة الشرح عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ وأهميته في الثبات على الحق في هذه الفترة الزمنية التي انتقلت فيها الريادة إلى أعداء الأمة[3]،

(1) أحمد جمال العمري، دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرءاني، ص 56 / منهج التفسير الموضوعي للقرءان الكريم دراسة نقدية، ص 110.

(2) محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2 ص 402.

(3) محمد عبده، تفسير جزء عم، ص 115 – 116.

وإبرازه لموضوع الصبر في تفسيره لسورة العصر ودوره في تجاوز كثير من الآفات والأمراض الاجتماعية[1].

وكان من منهج محمد عبده في دروسه التفسيرية لآي القرءان الكريم اعتماده النظرة الشاملة لموضوع الآية من خلال استحضار كل أو جل الآيات التي تقاطعها في المعنى، يقول الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في مقدمة تحقيقه وترجمته لكتاب المستشرق الفرنسي جول لابوم «تفصيل آيات القرءان الحكيم»: ((ودار الحديث حول تفسير القرءان للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده باعث النهضة الدينية وحامل لوائها، وعجب عاجب كيف أن الأستاذ الإمام كان إذا شرح آية في كتاب الله يسرد الآيات التي تنتظم معها في سلك واحد، كلها أو جلها، مما لم يسبق لمفسر الإتيان به، سأل سائلٌ ذلك فأجابه السيد الإمام بأن الأستاذ الإمام كانت عنده نسخة منقولة إلى العربية من كتاب وضعه أحد علماء فرنسا، بوَّب فيه آيات القرءان حسب الموضوعات، وكان يستعين بهذا الكتاب في تفسيره))[2].

أما عنايته بهدايات القرءان الكريم بأسلوب أدبي يخاطب الروح ويؤثر فيها بعيدا عما يشغلها عن الاهتداء بالقرءان فقد بيّن هو نفسه ذلك، حينما قال بعد سرد اتجاهات المفسرين في تفسير القرءان وتنوع مقاصدهم ما بين عنايةٍ باللغة أو الفقه أو العقائد أو القصص أو المواعظ والرقائق أو الإشارة، قال: ((وقد عرفت أن الإكثار في مقصد

(1) أبرز شيئا من هذا الموضوع في تفسيره لسورة العصر كما في تفسيره لجزء عم الذي أصدرته الجمعية الخيرية الإسلامية، ص 153 – 154، وبيّنه بشكل أوسع في تفسيره المطول للسورة الذي ألقاه على علماء وأعيان مدينه الجزائر سنة 1902م، وهو المطبوع ضمن كتاب محمد رشيد رضا الموسوم بـ تفسير سورة الفاتحة وست سور من خواتيم القرءان، ص 87 –100، انظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2 ص 413 – 414.

(2) جول لابوم، تفصيل آيات القرآن الحكيم ويليه مستدرك إدوار مونتيه، ترجمة وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ص 6.

خاص من هذه المقاصد يخرج بالكثيرين عن المقصود بالكتاب الإلهي، ويذهب بهم في مذاهب تنسيهم معناه الحقيقي، لهذا كان الذي نعنى به من التفسير هو ما سبق ذكره، أي: من فهم كتاب الله من حيث هو دين وهداية من الله للعالمين، جامعة بين بيان ما يصلح به أمر الناس في هذه الحياة الدنيا، وما يكونوا به سعداء في الآخرة، ويتبعه بلا ريب بيان وجوه البلاغة بقدر ما يحتمله المعنى، وتحقيق الإعراب على الوجه الذي يليق بفصاحة القرءان وبلاغته، أي: عند الحاجة إلى ذلك كالمسائل التي عدّوها مشكلة ، وربما نشير أحيانا إلى الإعراب من غير تصريح بعبارات النحو الاصطلاحية، كما نفعل ذلك في بعض نكت البلاغة، أو قواعد الأصول، حتى لا تكون الاصطلاحات شاغلا للقارئ عن المعاني، صارفة له عن العبرة))[1].

محمد رشيد رضا: جمَع الدروس التفسيرية الشفهية لشيخه محمد عبده في مقالات مجلة المنار بمراقبته وموافقته على أسلوب الصياغة وبعض الإضافات المستفادة من كلام الشيخ، ثم أخرجها في تفسير المنار، وقد بلغ تفسير محمد عبده الآية 125 من سورة النساء، وما بعده تفسير محمد رشيد رضا مقتفيا نهج شيخه في سلك الأسلوب الأدبي والعناية بهدايات القرءان وموضوعاته الاجتماعية التي تمس حياة المسلمين المعاصرة، مخالفاً له في بعض المسالك وباعثاً في ثنايا تفسيره بعض ملامح التجديد كما يبين في مقدمة تفسيره: ((وهذا لما استقللت بالعمل بعد وفاته خالفت منهجه رحمه الله تعالى بالتوسع فيما يتعلق بالآية من السنة الصحيحة، سواء كان تفسيرا لها أو في حكمها، وفي تحقيق بعض المفردات أو الجمل اللغوية والمسائل الخلافية بين العلماء، وفي الإكثار من شواهد الآيات في السور المختلفة، وفي بعض الاستطرادات لتحقيق مسائل تشتد حاجة المسلمين إلى تحقيقها، بما يثبتهم بهداية دينهم في هذا العصر، أو

(1) محمد رشيد رضا، تفسير القرءان الحكيم المشتهر بتفسير المنار، ج 1 ص 18 – 19.

يقوي حجتهم على خصومه من الكفار والمبتدعة، أو يحل بعض المشكلات التي أعيا حلها بما يطمئن به القلب وتسكن إليه النفس))[1].

ولقد كان لإكثار محمد رشيد رضا من استحضار شواهد الآيات والوقوف عند الآي التي يرى أنها تثير موضوعات ضرورية، وفتح تلك القضايا المجتمعية المعاصرة للنقاش في ثنايا تفسيره على شكل استطرادات، لقد كان لذلك حضور في التنظير للتفسير الموضوعي، خاصة في سياق التمييز بين هذا المنهج وما وصلت إليه الصورة التطبيقية لمنهج التفسير الموضوعي، حيث ينطبق عليه وسم التفسير التحليلي الموضوعي الذي يلتقي مع التفسير الموضوعي باعتبار الهدف الذي ينشده المفسر منه، وهو فرز الموضوعات التي تشكل مفاتيح لفهم الآيات القرءانية، ويفترق عنه باعتبار الترتيب، حيث يسير صاحبه في تفسير القرءان من أول المصحف حتى آخر آية منه على نمط التفاسير التقليدية، وهو ما لا نجده في التفسير الموضوعي[2].

هذا ويرى من نسب نشأة التفسير الموضوعي للشيخ محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا أن من جاء بعدهم ممن سلك هذه الأسس الثلاث في التفسير أو شيئا منها أمثال: سيد قطب، أمين الخولي، عائشة عبد الرحمان، شوقي ضيف، محمد خلف الله أحمد، إنما تأثروا بمنهج مدرسة المنار التي سبقتهم إلى العناية بها[3].

وفي المقابل من ذلك هناك من يرى أن جهود مدرسة المنار التفسيرية كانت بمثابة إرهاصات سبقت النشأة الحقيقية للتفسير الموضوعي على يد المدرسة البيانية في التفسير ورائدها أمين الخولي (ت1966م)، فهو أول من أطلق دعوة صريحة إلى إتباع هذا المسلك في فهم القرءان الكريم، وقد قال: ((تفسير القرءان سورا وأجزاءً لا

(1) المرجع نفسه، ج 1 ص 16.

(2) سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، ص 51-52.

(3) أحمد جمال العمري، دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرءاني، ص 57.

يمَكِّن من الفهم الدقيق والإدراك الصحيح لمعانيه وأغراضه ، إلا إن وقف المفسر عند الموضوع ليستكمله في القرءان ويستقصيه إحصاء، فيردُّ أوله إلى آخره، ويفهم لاحقه بسابقه))[1].

وقد طبقت طريقته زوجه وتلميذته عائشة عبد الرحمان المشهورة ببنت الشاطئ، وبيّنت منهجه في تفسيرها لبعض قصار السور في كتابها «التفسير البياني للقرءان الكريم»، حيث قالت في مقدمته: ((والأصل في منهج هذا التفسير – كما تلقيته عن أستاذي – هو التناول الموضوعي الذي يفرغ لدراسة الموضوع الواحد فيه، فيجمع كل ما في القرءان منه، ويهتدي بمألوف استعماله للألفاظ والأساليب، بعد تحديد الدلالة اللغوية لكل ذاك، وهو منهج يختلف والطريقة المعروفة في تفسير القرءان سورة سورة، يؤخذ اللفظ أو الآية فيه مقتطعا من سياقه العام في القرءان كله، مما لا سبيل معه إلى الاهتداء إلى الدلالة القرءانية لألفاظه، أو لمح ظواهره الأسلوبية وخصائصه البيانية))[2].

فهذا المنهج الذي دعا إليه أمين الخولي وسار عليه في دروسه التفسيرية الجامعية، وأخرجت على منواله عائشة عبد الرحمان تفسيرها البياني، واتخذه مسلكا كل من تأثر بهما، أقول هذا المنهج وإن اتبع الرؤية الكلية في فهم ألفاظ القرءان الكريم وعباراته بتقصيها في كل مواضعها من كتاب الله، إلا أنه وقف عند بيان معاني هذه الألفاظ والعبارات وأسلوب القرءان الإعجازي في بيانها كما وضحت ذلك بنت الشاطئ في الفقرة السابقة، وكما يُرى بوضوح في صنيعها في الكتاب المذكور، ولم يلتفت إلى استنباط الهدايات القرءانية وربطها بواقع الناس، وهو ملمح أساسي في الدراسات الموضوعية كما سيأتي بيانه في المباحث اللاحقة، وهو لب العمل التفسيري مهما كان

(1) سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، ص 112 – 113.

(2) عائشة عبد الرحمان، التفسير البياني للقرآن الكريم، ج 1 ص 17 – 18.

منهجه وأسلوبه واتجاهه ومدرسته تحقيقا للآية الكريمة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس 57]، وعليه لا أجد حرجاً أو تردداً في القول أن لمدرسة المنار الفضل في ترسيخ الأسس الأولى للتفسير الموضوعي، وإن لم تدعُ له صراحة أو تُنَظِّر له، أو تفصله كمنهج مستقل عن التفسير التحليلي الذي يراعي ترتيب السور في المصحف.

ولعل الأهم هنا التأكيد على طابع التجديد في العمل التفسيري لكتاب الله، والذي قادته هذه المدرسة والاتجاهات التي تأثرت بها مهما اختلفت لمستها التفسيرية، وبيان ذلك أن الجانب الأكبر من التجديد[1] في التفسير في العصر الحديث كان أساسه الأوضاع التي آلت إليها الأمة الإسلامية من تأخرٍ عن ركب العلم والتقدم والحضارة، ومن ذوبانٍ في الثقافة الغربية وتخلٍ عن الهوية الإسلامية على المستويين الخاص والعام فكرا وسلوكا، وهو ما أدى إلى ظهور جهود حثيثة في العالم الإسلامي سعت لتصحيح تلك الأوضاع وإعادة ربط المجتمعات المسلمة بدينها بالاستلهام من القرءان الكريم منارات في الدعوة والإصلاح والتربية، والتحرك به في واقع الناس بتبني مبادئه وتمثل قيمه وتحكيمه في كافة مجالات حياتهم تطبيقا لا مجرد الوقوف عند الأبعاد النظرية في دراسته، هذا وقد اتخذت هذه الجهود مسارات متنوعة في الاستهداء بالقرءان الكريم أطلق عليها أوصاف مختلفة بالنظر إلى المضمون الذي ركزت عليه، فقيل اتجاه أدبي اجتماعي أو اتجاه عقلي اجتماعي أو اتجاه عقلي توفيقي بين الإسلام والحضارة الغربية، أو اتجاه إصلاحي، أو اتجاه حركي دعوي[2].

(1) والجانب الآخر من التجديد يتعلق بالاتجاه العلمي في التفسير، وهو الذي يعنى ببيان المضامين العلمية للآيات بالاستناد إلى ما وصل إليه العلم الحديث .

(2) صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص 561 -564 .

إلا أن هذه الجهود على الرغم من تنوع مساراتها ومسمياتها فهي وليدة اتجاه تفسيري واحد ذو منهج تجديدي في تفسير كتاب الله يجتمع على أسس عامة نلخصها في النقاط التالية:

1) التركيز في تفسير القرءان الكريم على ما يحقق الاستهداء به كدستور حياة كامل شامل لجميع ما يحتاجه البشر أفرادا وجماعات في دنياهم وكسبيل إلى الفوز والنجاة في الآخرة، بخلاف ما ألفناه في التفاسير التقليدية التي تولي اهتمامها الأكبر لبيان الفروق اللغوية أو الاختلافات المذهبية وما إلى ذلك.

2) إسقاط معاني الآيات القرءانية على واقع الناس قصد إصلاحه وحل مشكلاته بما فيها من هدي وإرشاد صالح لأن يكون حلا لكل زمان ومكان.

3) اعتماد التفسير الموضوعي كأسلوب جديد في فهم كلام الله تعالى بما يعطيه من صورة متكاملة عن مختلف الموضوعات والقضايا التي تهم الأمة، وذلك من خلال طريقته في استقراء الآي القرءانية المرتبطة بالقضية لفظا أو موضوعا في القرءان كله أو في سورة من سوره والنظر إليها مجتمعة في سياق كتاب الله العزيز للاستهداء إلى نظريات قرءانية خالصة في البناء والإصلاح.

إذن التجديد في التفسير كان ضرورة أملاها واقع الأمة ومقتضيات العصر، وقد انتبه رواده إلى أهمية التناول الموضوعي في تحقيق مقاصده، لما فيه من انسجام مع إنسان هذا العصر المنشغل بكثير من الشؤون الحياتية التي قد تحول دون أن يصرف شيئا من وقته للاطلاع على تلك التفاسير التقليدية الواسعة مباحثها ليفتش في ثناياها عن مقصد يهمّه أو يشغله في جانب من جوانب حياته العقدية أو العملية أو الأخلاقية أو التفاعلية، أو قد تكون هناك طوارئ ومستجدات لا يستطيع استيضاح موقف القرءان منها في ثنايا هذه التفاسير التي تخاطب عصرها ، فيأتيه هذا المنهج الموضوعي بمقصده في موضع واحد جامع لكل أطراف القضية التي تشغله بلغة يفهمها وتُحدِث أثراً فيه.

وعليه يمكن أن نخلص كنتيجة أولى في هذه الدراسة التحليلية النقدية لمسار تطور الدراسات الموضوعية في القرءان والسنة إلى أن ارتباط هذا المنهج الموضوعي بالتجديد في التفسير بسماته الخاصة المذكورة يجب أن لا يغفل في التنظير لهذا المنهج التفسيري، وإلا لم يكُ هناك أي داع للتجديد في أسلوب التفسير.

المبحث الثاني

نقد الدراسات التنظيرية في التفسير والحديث الموضوعي

إن من أهم ما ينبغي التنبيه إليه في فاتحة هذا النقد للدراسات التنظيرية المتعلقة بهذين العلمين الحديثين هو استمرار وجود اتجاه قوي لدى المشتغلين بالدراسات الموضوعية والممارسين لتدريس التفسير أو الحديث الموضوعي أن البحث والكتابة في هذين العلمين لا تزال غير واضحة المعالم لعدم نضج عملية التنظير والتأصيل لهما.

يقول الدكتور مجاهد مصطفى بهجت – وهو نائب رئيس مركز بحوث القرآن في جامعة مالايا الماليزية–: ((... فقد ظهرت كتابات كثيرة بعد ذلك في التفسير الموضوعي وصار المصطلح نمطا من أنماط التفسير لا يمكن إنكاره، إلا أن الخلاف فيه ما يزال مستمرا، وذلك لعدم وضوح التعريف المانع الجامع له، وفقدان القواعد التي يرتكز عليها والأسس والضوابط التي يسير عليها والأهداف التي يؤول إليها، والمنهجية التي يحاكم صحيحه وفاسده في إطارها))[1].

ويشاركه في هذا الرأي الدكتور بدر بن ناصر البدر– وهو أستاذ الدراسات العليا بقسم القرءان وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة محمد بن سعود الإسلامية –، إذ يقول: ((يمثل التفسير الموضوعي نمطا من الاستجابة للتطورات الحديثة التي استجدت في حياة المسلمين، باعتباره منهجا يساعد المفسر على استجلاء نظريات

(1) مجاهد مصطفى بهجت، التفسير الموضوعي قراءة في التعريفات والضوابط (من بحوث مركز بحوث القرءان).

القرءان وقواعده في شتى شؤون الفكر، لكنه رغم هذه الأهمية لم ينل ما يكفي من التأصيل والضبط المنهجي والنقد الذي يقومه ويطوره، لذلك فهو يعاني شيئا من اضطراب مفهومي ومنهجي انعكس على التطبيقات التي جرت باسم التفسير الموضوعي))[1].

أما فيما يخص الدراسات التنظيرية في الحديث الموضوعي فهي قليلة جدا، إذ لا يزال التنظير له غضا طريا بالمقارنة مع التفسير الموضوعي، وأول محاولة تنظيرية جاءت في مقال علمي للدكتور رمضان إسحاق الزيان - وهو أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأقصى في غزة - صدر سنة 2002م، وفيه يقول صاحبه: ((... وموضوع هذا البحث يتمثل في محاولة إيجاد إطار نظري لبوادر علم جديد من علوم السنة النبوية بدأ المتخصصون في الكتابة فيه بطريقة معينة تحتاج إلى اتفاق أهل التخصص مجتمعين حتى يقتفي أثرهم الباحثون والدارسون))[2].

وفي ماليزيا عالجت الباحثة هيفاء عبد العزيز سلطاني الأشرفي في رسالتها العلمية التي تقدمت بها لنيل درجة الماجستير سنة 2007م (قسم دراسات القرءان والسنة كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا)، عالجت هذا الأسلوب من الشرح الحديثي بعنوان «الشرح الموضوعي للحديث الشريف - دراسة نظرية تطبيقية -»، وقد لفتت الأنظار إلى فائدة مهمة في التأصيل والتنظير للحديث الموضوعي، وهي: ((أن الشروح الحديثية تعد بالمئات، إلا أنها لم تخصص الجانب المنهجي لشرح الحديث بالدراسة والبحث، بل كانت عبارة عن دراسات

(1) بدر بن ناصر البدر، التفسير الموضوعي في الرسائل الجامعية والبحوث العلمية (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر «التفسير الموضوعي للقرءان الكريم واقع وآفاق» المنعقد في جامعة الشارقة في جمادى الأولى سنة 1431ه).

(2) رمضان إسحاق الزيان، الحديث الموضوعي دراسة نظرية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، مجلد 10، عدد 2، ص 208.

تطبيقية محضة، لم تنظر لهذا العلم، ولم توضح أنواعه، أو منهج البحث فيه ...، وأقصى ما يمكن أن يقف عليه الباحث إشارات موجزة تتعلق بالقواعد والضوابط، وذلك في مقدمات الشروح أو ثناياها))[1]، وكأنها تريد الإشارة إلى أن هذا الأمر قد انسحب تأثيره إلى الحديث الموضوعي بوصفه نمط من أنماط شرح السنة، وعليه فإنها قصدت بهذه الدراسة ((التنظير لهذا النوع من علوم الحديث وبيان قواعده ومنهج البحث فيه))[2]، وكذلك ((دعوة الباحثين إلى الكتابة حول هذا الموضوع، لعدم وجود كتابات متخصصة في مناهج الشروح الحديثية عامة، والشرح الموضوعي خاصة))[3].

وقد أعقبتها دراسة علمية أكاديمية جادة صدرت سنة 2009م، وقد جمعت بين التنظير والتطبيق، لصاحبها الدكتور خالد محمد محمود الشرمان، عرض فيها لنشأة الحديث الموضوعي وتطوره والمصنفات فيه، مناهج المعاصرين في تناوله، علاقته بالعلوم الأخرى، مراحل التصنيف فيه، وخصائص كل مرحلة[4]، مع نقد جملة من الدراسات التطبيقية فيه، ثم تجسيد فكرته التنظيرية في مثال تطبيقي لموضوع اختاره الباحث، وهو ما جعله يصف دراسته هذه بأنها الأولى من نوعها على حد علمه ((التي تكتب في هذا المجال الهام، وهو الحديث الموضوعي بأبعاده المتكاملة))[5]، وستكون هناك ملاحظات على هذه الدراسة في ثنايا هذا العنصر والمباحث اللاحقة إن شاء الله.

ولعل النكتة الأولى التي سأنطلق منها هو التأكيد على أن قلة الدراسات التأصيلية في الحديث الموضوعي وغضاضتها تجعل النقاش والجدل فيه أقل بكثير مما هو كائن في

(1) هيفاء عبد العزيز سلطاني الأشرفي، الشرح الموضوعي للحديث الشريف - دراسة نظرية تطبيقية -، ص 3.

(2) المرجع نفسه، ص 5.

(3) المرجع نفسه، ص 5.

(4) خالد محمد محمود الشرمان، الحديث الموضوعي- دراسة تأصيلية تطبيقية-، ص 13.

(5) المرجع نفسه، ص 14.

دراسات التفسير الموضوعي التي يمكن أن نمايز فيها بين ثلاث اتجاهات تنظيرية، ولعل الفصل فيها سيكون له تأثير إيجابي على دراسات الحديث الموضوعي التي هي في أصلها محاكاة له، ولا يعني وجود مظاهر تاريخية مهّدت له أنه قديم النشأة كما حاول خالد محمود الشرمان تثبيته في دراسته[1]، وقد كان للتفسير الموضوعي مثل ذلك، لكن هناك فرق بين اتفاق الملامح وبين تمايز المناهج التي تحددها الأهداف والمقاصد، ولـمّا اختلفت المقاصد خرج التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي في صورته العلمية المستقلة منهجا وطريقةً.

نقد الدراسات التنظيرية في التفسير الموضوعي

لن نركز هنا على التعريفات الكثيرة والمتنوعة التي أعطيت لهذا المصطلح المركب، وما قيل فيها من نقد، ولا على التفصيلات التي ذكرت في منهجية البحث والكتابة فيه، وإن كان كل هذا جزء رئيسي في التنظير والتأصيل، ولكننا سنركز على قضية مهمة في التنظير أراها هي لب الإشكال في تناقض مسار الدراسات الموضوعية من النشأة إلى التأصيل إلى التطبيق، مع تحقق أثرها في تصنيف الدراسات الموضوعية إثباتا ونفيا، وهذه القضية هي طبيعة الموضوعات المنتقاة للبحث الموضوعي وكيفية تقديمها في الدراسة حتى تتحقق مقاصد هذا الأسلوب الجديد في التفسير، وهي القضية التي جعلتنا نمايز بين ثلاث اتجاهات تنظيرية في التفسير الموضوعي:

الاتجاه الأول: ركّز في انتقاء الموضوعات على القضايا المشتركة في المعنى مما تعددت مواضعها وأساليبها في القرءان الكريم، وهي قضايا يمكن الوقوف عليها

(1) وذلك لأنه يرى أن الحديث الموضوعي الذي يسعى إلى اكتشاف المنهج النبوي في موضوع من الموضوعات يأتي على مراتب متفاوتة، أعلاها وأكملها الدراسة الموضوعية المعاصرة، مع وجود مراتب أقل درجة خاطبت عصرها وحاولت استكشاف الهدي النبوي على طريقتها مثل المصنفات الحديثية القائمة على التقسيم الموضوعي كالجوامع والسنن والموطآت والمصنفات والأجزاء الحديثية، انظر المرجع نفسه، ص 27 – 28 .

بالاستعانة بالمعاجم المؤلفة في ألفاظ القرءان الكريم أو المؤلفة في موضوعاته ومعانيه، وعليه فإن مسار الدراسة الموضوعية القرءانية سينطلق من القرءان نفسه منتهجا خطوات علمية معينة ومهتديا بشروط خاصة في سبيل تصور الموقف القرءاني من القضية محل الدراسة، ولا تعطى أولوية معينة لقضية على حساب قضية أخرى، وإنما أساس تحديد الموضوع القرءاني هو خيارات الباحث وميولاته[1].

الاتجاه الثاني: اشترط أصحابه البعد الواقعي في انتقاء موضوعات الدراسة، بحيث تعطى الأولية للقضايا التي تمس واقع الناس وتلبي حاجاتهم في الزمان والمكان الذي يعيشون فيه وتجيب على انشغالاتهم الطارئة والمستجدة وتحقق تطلعاتهم في النهوض بالأمة مجددا وتجاوز الركود العلمي والثقافي الذي سيطر عليها، وعليه فعمل الباحث في الدراسة ينطلق من خارج النص منتهجا مسلكا علميا معينا وفق شرائط محددة في دراسة النص واستنطاقه حتى يستخرج منه حلا وموقفا وهديا من هذه القضايا الواقعية فيتحقق الارتباط بين الواقع والوحي، ويتحقق الاهتداء بالقرءان في توجيه حياة الناس وإصلاح أحوالهم[2].

(1) انظر تمثيلا لا حصرا: أحمد السيد الكومي ومحمد أحمد يوسف القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 13 – 14/ عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص 58 –59 / عبد الحي الفرماوي، البداية في التفسير الموضوعي، ص 49.

(2) انظر تمثيلا لا حصرا: محمد باقر الصدر، المدرسة القرءانية: التفسير الموضوعي والتفسير التجزيئي والسنن التاريخية وعناصر المجتمع في القرءان الكريم، ص 16 – 19 / حسن حنفي، التفسير ومصالح الأمة – التفسير الاجتماعي –، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، بيروت، العدد 4 (1419هـ – 1998م)، ص 174 –180/ صلاح عبد الفتاح الخالدي، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص 42 – 43 .

الاتجاه الثالث: يرى أن الموضوعات القرءانية الخالصة والواقعية على حد سواء صالحة للبحث والتناول في إطار الدراسة الموضوعية[1]، بل قد يكون هذا الاختلاف التنظيري بين الاتجاه الأول والثاني شكليا ولا ثمره له، يقول الدكتور سامر عبد الرحمان رشواني: ((...لأن كل قضية واقعية هي شأن تعرض له القرءان بشكل أو بآخر، وكل موضوع قرءاني هو بالضرورة ذو أثر واقعي))[2].

وهو كذلك، فإن الله تعالى نزّل القرءان الكريم ليهتدى به حين نزوله ودائما إلى أن تنقضي الحياة الدنيا، فأرشد الناس في العهد النبوي وهداهم وأصلح أحوالهم وحل مشكلاتهم ، واستمر الأمر كذلك في العهود الموالية، وهو كذلك في زماننا وما سيأتي، فما من قضية هي كائنة الآن أو ستستجد في المستقبل إلا وشملها الوحي الشريف وتعرض لحكمها بشكل أو بآخر في كلياته العقدية أو التشريعية أو الخُلقية أو المقاصدية، ويؤصل هذا علمياً الاتفاق على الشمولية الزمانية والمكانية والموضوعية للدين الإسلامي الذي مصدره القرءان والسنة.

إن المقارنة بين الاتجاهات التنظيرية الثلاث في ضوء استحضار ظرف النشأة الأولى للدراسات الموضوعية يجعل ابتداء الاتجاه الثاني قد استوعب ملامح التجديد التي حرص عليه من اختار هذا المنهج العلمي في فهم كتاب الله تعالى، وهي: العصرية، والواقعية، والاهتداء، وهذا يعطيه قوة على حساب الاتجاه الأول الذي لم يراعِ ملمح الواقعية في تنظير أسس اختيار قضايا البحث الموضوعي، لكن استحضار الفكرة التي أشار إليها سامر عبد الرحمان رشواني ترجح الكفة لصالح الاتجاه الثالث، وينقل الإشكال من حيز انتقاء الموضوع إلى دائرة التطبيق وكيفية استثمار هذا الموضوع سواء

(1) انظر تمثيلا لا حصرا: مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص 28 / عباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، ص 28 / سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 141 – 147.

(2) سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، ص 147.

كان قرءانيا خالصا أو واقعيا في الإجابة عن **الانشغالات الآنية** للناس، فيتجسد بذلك الوصف القرءاني لكتاب الله العزيز بأنه كتاب بيان و هداية ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل 89].

وفكرة استحضار البعد الآني في التفسير قد أشار إليها الدكتور حسن حنفي بعنوان التفسير الزمني، وذلك في سياق حديثه عن أهمية المنهج الاجتماعي في التفسير المعاصر، وهو المنهج الذي يعنى بواقع الأمة ومصالح المسلمين الآنية، وهذا هو المطلوب من المسلمين اليوم كما يقول ((والتكليف في الحياة وما نحتاجه هو تفسير زمني لجيلنا، ينفعنا، ويحل مشاكلنا، ويتوجه إلى مآسينا))[1].

ويبرر ذلك بقوله: ((... فالقرءان الأبدي الذي يتجاوز العصور والأجيال موجود في العلم الإلهي، ولكن لا وجود له في صدور الناس أو في حركة التاريخ أو في كتب المفسرين أو في أقوال الخطباء أو في نظريات العلماء، التفسير الزمني هو تفسير العصر ولا شأن له بالعصور السابقة ولا يلزم الأجيال اللاحقة، فمثلا هو تفسير أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، مهمته الدفاع عن الإنسان في عصرنا وليس عن الله في كل العصور، ليس فقط في العمليات بل أيضا في النظريات، ولما كانت مشاكل الحياة متجددة فإن التفسيرات القديمة وليدة عصرها كما أن تفسيرنا وليد عصرنا ولا تلزم الأجيال المستقبلة بأي حال، وأي دعوى أخرى دون ذلك إدعاء باطل وغرور إنساني))[2].

والتفسير الذي يراعي هذه الفكرة هو الأقدر على تفعيل الغاية من تنزيل القرءان الكريم في حياة الناس، وهي الاهتداء به ، ولذا يقول: ((والتفسير على هذا النحو له غاية عملية وليس غاية نظرية، يهدف إلى تغيير أحوال المسلمين وليس إلى اكتشاف

(1) حسن حنفي، التفسير ومصالح الأمة –التفسير الاجتماعي –، ص 177.

(2) المرجع نفسه، ص 176 –177.

حقائق نظرية، فالصدق في التفسير هو التغيير والأثر))[1]، والمنهج الأقدر على تحقيق مقاصد التفسير الاجتماعي القائم على البعد الزمني هو التفسير الموضوعي كما يقرر ((والتفسير الموضوعي للقرءان هو الأقدر على الوفاء بمقتضيات المنهج الاجتماعي وليس التفسير الطولي))[2].

وهذه الفكرة التي قدمها حسن حنفي في قالب التفسير الاجتماعي ومنهج التفسير الموضوعي وشرط البعد الزمني وهدف الاهتداء بالقرءان هي عين ما جسدته فعليا مدرسة المنار، وهو توجيه يجعل التنظير منسجما مع ظروف نشأة الدراسات الموضوعية.

نقد الدراسات التنظيرية في الحديث الموضوعي

نوّهت الدراسات التنظيرية في الحديث الموضوعي في مجملها على تفاوت بسيط بينها بأهمية العناية بالبعد الواقعي المعاصر في انتقاء موضوعات البحث أو في ربط الهدي النبوي المتوصل إليه في إطار الدراسة الموضوعية بالواقع المعاش والاسترشاد به في حل المشكلات والإجابة عن الانشغالات الآنية للمسلمين اليوم[3].

(1) المرجع نفسه، ص 177.

(2) المرجع نفسه، ص 176.

(3) رمضان إسحاق الزيان، الحديث الموضوعي دراسة نظرية، ص 214 – 215 / هيفاء عبد العزيز سلطاني الأشرفي، الشرح الموضوعي للحديث الشريف- دراسة نظرية تطبيقية –، ص 3. خالد محمد محمود الشرمان، الحديث الموضوعي – دراسة تأصيلية تطبيقية –، ص25 – 26 / أحمد المجتبى بانقا وإسماعيل حاج عبد الله، منهجية شرح الحديث أصالة ومعاصرة ، مجلة التجديد التي تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد 16، العدد 32 (1434هـ ـ 2012م)، ص 189.

وصرّحت بعضها بأولوية الاتجاه إلى تناول القضايا المعاصرة، بحجة أن ((تجدد التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية تجعل الحاجة ماسة لمراجعات كثير من القضايا المعاصرة، وعلى رأسها البناء الإنساني الذي هو أساس كل ثروة ...، من هنا يمثل الاعتناء بالشروح الموضوعية للحديث الشريف فكرا مستنيرا يصب في مصلحة الأمة، حيث تمثل الأحاديث الموضوعية تأصيلا شرعيا للقضايا التي تتعلق بها تلك الأحاديث، لا سيما المعاصرة منها: قضايا المرأة وحقوقها، العمل وإتقانه، الطفل وحقوقه في التربية والتعليم، نظام الحكم الراشد والدولة الرشيدة والأمة الناصحة، محاربة العادات الضارة، قضايا الشباب ...))[1].

وصرّحت أخرى بلزوم تحقق شرط ربط الهدي النبوي بالواقع المعاصر في ماهية الحديث الموضوعي، فلا يندرج ضمن الدراسات الموضوعية ما يفتقد هذا الجانب، وإن اعتمدت تلك الدراسات الترتيب الموضوعي في الاستنباط من النصوص النبوية، حيث نص رمضان إسحاق الزيان على هذا الشرط في تعريفه الوصفي الذي رجحه لهذا العلم، والذي ختمه بقوله: ((... بحيث يقوم الباحث بتحليل النصوص الحديثية المقبولة ومقارنتها ونقدها، ثم محاولة ربطها للوصول إلى روح النص النبوي من أجل تطبيقه في الواقع المعاصر))[2].

وقد انتقده على هذا الرأي الدكتور خالد محمد محمود الشرمان، واختار بدلا من ذلك تعريف الحديث الموضوعي بتعريف عام وخاص، حيث يرى أن الاهتمام بتصنيف الحديث والاستنباط منه بطريقة الترتيب الموضوعي منهجا متبعا في جميع القرون الإسلامية السابقة، وأن المصنفات الحديثية المرتبة على الموضوعات وشروحاتها يمكن النظر إليها على أنها دراسات في الحديث الموضوعي، وأن المحدثين المعاصرين أعادوا فتح باب الحديث الموضوعي ضمن رؤية جديدة تناسب عصرنا،

(1) منهجية شرح الحديث أصالة ومعاصرة، ص 189.

(2) الحديث الموضوعي دراسة نظرية، ص 214.

وعليه يمكن أن نجد مناهج عديدة متفاوتة تصلح كلها أن تدخل في مسمى الحديث الموضوعي أو الدراسة الموضوعية للحديث النبوي، وأعلاها مرتبة ذلك المنهج الذي يحقق الربط بين الهدي النبوي والواقع المعاصر[1].

وما عدا هذا النقاش العلمي المرن لم يكن هناك على المستوى التنظيري جدال حقيقي تنبني عليه تصورات مختلفة من شأنها أن تؤثر في بوصلة الدراسات التطبيقية نحو اتجاه معين على حساب آخر، بمعنى تصنيف بعضها على أنها دراسات تحقق مقاصد دراسات الحديث الموضوعي وأخرى لا انطلاقا من النظر في طبيعة القضايا المختارة للبحث والدراسة.

خلاصة القول في خاتمة هذا النقد للدراسات التنظيرية القرءانية والحديثية معا أن الموضوع المنتقى للبحث قد يتحقق فيه شرط الواقعية، ولكن الباحث فيه قد لا يفلح في تصوره واستنباط الهدايات القرءانية والنبوية المتعلقة به وربطها بواقع الناس، وقد يكون الموضوع قرءانيا أو نبويا، لكن الباحث يجيد تشخيص واقع الناس، ويحسن ربطه بالهدي القرءاني والنبوي، لذا فالأصل الذي ينبغي البناء عليه في أي محاولة تنظيرية تسعى لجمع الجهود وتنسيقها –وهو ما ينبغي أن يكون –هو قيمة فقه الواقع التي لا بد أن تبرز سمتها في الدراسات الموضوعية بغض النظر عن طبيعة الموضوع.

(1) خالد محمد محمود الشرمان، الحديث الموضوعي – دراسة تأصيلية تطبيقية –، ص 28.

المبحث الثالث

نقد الدراسات التطبيقية في التفسير والحديث الموضوعي

إن مما ينبغي التنويه إليه بين يدي هذا المبحث التأكيد على حقيقتين:

الأولى :أن دراسات التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي غلب عليها جانب التطبيق على جانب التأصيل والتنظير[1]، ففي التفسير الموضوعي ليس هناك أي مبالغة في قول من قال أن هناك ((مئات بل ألوف الدراسات التي تناولت حقول المعرفة الإنسانية من خلال القرءان الكريم، وسجلت الرسائل العلمية في الدراسات العليا في القضايا المختلفة، وبذلت جهود هائلة لإثارة الموضوعات العلمية التطبيقية والدراسات الاجتماعية والنفسية والتاريخية والفلسفية والعقدية ... من خلال القرءان الكريم))[2]، وفي الحديث الموضوعي فإن إطلالة بسيطة على كتاب «الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام» للدكتور محمد عبد الرزاق الأسود تؤكد أن الدراسات الموضوعية في السنة النبوية قد استحوذت على النصيب الأكبر من جهود خدمة السنة النبوية في الفترة الزمنية الممتدة من (1325ه -1907م) إلى (1425ه -2004م).

الثانية: أن كثيرا ممن تصدى للتأصيل للتفسير الموضوعي لم يكن فيه من أهل الممارسة والبحث العملي، وأن كثيرا ممن كان له باع طويل في الكتابة التطبيقية لم يهتم بالتنظير له ولا ببيان منهجه في العمل، وإن كان فيهم من حرص على الأمرين معا[3]، ولعلنا لا نجد تصورا واضحا لهذا الأمر في الحديث الموضوعي لقلة البحوث التنظيرية أصلا ، وإن كان معظم أصحابها قد مارسوا الفن تطبيقا، ولم يكتفوا فيه بالتنظير.

(1) سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، ص 100.

(2) مصطفى مسلم وآخرون، التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم، ج 1 ص أ.

(3) منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، ص 100.

فهاتان الحقيقتان نقطتان مهمتان لابد من استحضارهما في نقد الدراسات التطبيقية، إذ يترتب عليهما عدم النظر إلى كل الدراسات التطبيقية من زاوية واحدة، وأن كثيرا مما أُنجز تطبيقيا في الدراسات الموضوعية لا يمكن محاكمته منهجيا في إطار تلك الجهود التنظيرية والتأصيلية التي تأخر وجودها، بالإضافة إلى استصحاب ما تم تقريره في المبحث السابق من أن هناك اختلاف تنظيري لم يفصل فيه بعد.

نقد الدراسات التطبيقية في التفسير الموضوعي

لعل من أقدم الدراسات الموضوعية القرءانية، وأولها أكاديميا الدراسة التي أنجزها الدكتور محمد عبد الله دراز بعنوان «دستور الأخلاق في القرءان» ونال بها درجة الدكتوراه من جامعة سوربون الفرنسية سنة 1947م، وهي حتما كانت سابقة للكتابات التنظيرية التي تعتمد في التدريس الجامعي اليوم كمقررات أو مراجع هامة في العلم، وقد حازت دراسة الشيخ دراز على إطراء كبير وثناء جميل من الباحثين المهتمين بهذا النوع من الدراسات، يقول الدكتور عبد الجبار الرفاعي: ((وصدرت نماذج تمثل محاولات متفاوتة لدراسة معينة من منظور القرءان تناول مؤلفوها النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقضائي وغير ذلك ...، لكن النموذج المتميز من هذه النماذج، والذي حاز قصب السبق في تشييد بناء نظري قرءاني متين هو كتاب «دستور الأخلاق في القرءان» للشيخ محمد عبد الله دراز))[1].

إن ما يميز هذه الدراسة هو تلك اللمسة الواقعية المؤثرة التي أحاط بها الدكتور محمد عبد الله دراز موضوعَ رسالته ومنهجيتها، فكان عمله أعمق من مجرد تقصي الآيات المتعلقة بالأخلاق في القرءان وتفسيرها وتقديمها في قالب علمي واحد، وفي هذا يقول الدكتور السيد محمد بدوي في تقديمه لكتاب دستور الأخلاق في القرءان: ((أما مؤلفنا – يقصد دراز – فقد وضع نفسه منذ اللحظة الأولى على أرض الأخلاق،

(1) عبد الجبار الرفاعي، الاتجاهات الحديثة في التفسير: تمهيد تاريخي، مجلة قضايا إسلامية معاصرة التي تصدر ببيروت، العدد 4 (1419هـ– 1998م)، ص 17 – 18.

وأخذ يعالج المسائل الأخلاقية الواحدة بعد الأخرى، بحسب المفاهيم والمعايير التي تعالج بها عند علماء الأخلاق المحدثين، ومن ناحية أخرى نجده يعنى بمناقشة الحلول التي جاء بها بعض المفكرين في الشرق أو الغرب متخذا من آرائهم ومبادئهم وسيلة للمقارنة، وهو أثناء ذلك كله يجعل من القرءان دائما نقطة ارتكازه، ويعتمد في استخلاصه للإجابة الشافية على المسائل المطروحة اعتمادا مباشرا على القرءان))[1].

ولعل اللافت في المنهجية التي سلكها الشيخ دراز أنها أُقترِحت عليه من طرف المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون (1883 – 1962م)، والفيلسوف الفرنسي رينيه لوسن (1882 – 1954م)، حيث اقترح عليه الأول أن يتناول إلى جانب الدراسة القرءانية بعض نظريات المدارس الإسلامية المشهورة، واقترح عليه الثاني مقارنة تلك الدراسة القرءانية بالنظريات الغربية، ولولا هذا المقترح المزدوج لظل البحث في حدود الخطة الأولية –وهي عرض القانون الأخلاقي المستمد من القرءان – التي تصورها باعتراف الباحث نفسه[2]، ولما كتِب له أن يخرج في هذه الصياغة التي قدمت النظرية الأخلاقية المستمدة من القرءان بما فيها من كمال وشمولية واتزان كعلاج واقعي لذلك القصور الذي لم تسلم منه النظريات الأخلاقية القديمة والحديثة في البيئتين الإسلامية والغربية على حد سواء، ولما خرج العمل في هذا القالب العلمي الفريد الذي جمع في سياق واحد بين تشخيص الواقع والهدي القرءاني، فبيّن صراحة أن هذا الهدي القرءاني هو علاج تلك المعضلة الواقعية، ولم يترك الأمر للاحتمالات كما هو الشأن في كثير من الدراسات التطبيقية الموضوعية.

لقد تجلى في هذه الدراسة التطبيقية تلك الملامح التجديدية التي مهدت لها مدرسة المنار التفسيرية، وربما كان لها أيضا حضور قوي في بعض الدراسات التنظيرية المتأخرة، وأقصد تحديدا محمد باقر الصدر رائد الاتجاه التنظيري الواقعي الذي امتدح

(1) محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرءان، ص ي.

(2) المرجع نفسه، ص 17 – 18.

هذه الدراسة وأثنى عليها[1]، وقد أصّل لوظيفة التفسير الموضوعي بما ينسجم تماما مع ما أنجزه الشيخ دراز في هذه الدراسة، وجعل تشخيص الواقع تشخيصا دقيقا قبل الولوج إلى الدراسة الموضوعية جزء من الدراسة الموضوعية نفسها، حيث قال: ((وأما وظيفة التفسير الموضوعي دائما في كل مرحلة وفي كل عصر أن يحمل كل تراث البشرية الذي عاشه، يحمل أفكار عصره، يحمل المقولات التي تعلمها في تجربته البشرية ثم يضعها بين يدي القرءان، الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ليحكم على هذه الحصيلة بما يمكن لهذا المفسر أن يفهمه، أن يستشفه، أن يتبينه من خلال مجموعة آياته الشريفة، إذن فهنا يلتحم القرءان مع الواقع، يلتحم القرءان مع الحياة، لأن التفسير يبدأ من الواقع وينتهي إلى القرءان لا أنه يبدأ من القرءان وينتهي بالقرءان فتكون عملية منعزلة عن الواقع منفصلة عن تراث التجربة البشرية، بل هذه العملية تبدأ من الواقع وتنتهي بالقرءان بوصفه القيم والذي يحدد على ضوئه الاتجاهات الربانية بالنسبة إلى ذلك الواقع، ومن هنا تبقى للقرءان حينئذ قدرته على القيمومة دائما، قدرته على العطاء المستجد دائما ، قدرته على الإبداع))[2].

وهكذا كانت دراسة «دستور الأخلاق في القرءان» أول بحث علمي أكاديمي تطبيقي يحقق الانسجام بين مقاصد النشأة والتنظير، تلته لاحقا دراسات تطبيقية أكاديمية وغيرها، تميزت حقيقةً بتنوع موضوعاتها التي تهم الحياة الإسلامية في مختلف جوانبها الدينية والعملية والأخلاقية والنفسية والحضارية والتفاعلية، تقليدية كانت أو آنية، قرءانية كانت أو واقعية، مثل: التقوى في القرءان، الابتلاء في القرءان، آفات النفس كما صورها القرءان، سنة التدافع في ضوء القرءان الكريم، الإصلاح الأسري من منظور قرءاني، الإنفاق ونظائره في القرءان، التبعية في ضوء القرءان، البناء العقلي في ضوء القرءان، التسامح في القرءان، التعبئة المعنوية في القرءان، السلوك الاجتماعي

(1) انظر هامش كتاب: سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، ص 145.

(2) محمد باقر الصدر، المدرسة القرءانية، ص 18.

في ضوء القرءان، النصر والهزيمة دراسة قرءانية موضوعية، الشخصية اليهودية من خلال القرءان، مشكلة الغذاء وعلاجها دراسة قرءانية موضوعية، طغيان الحكام وخفة الشعوب دراسة قرءانية موضوعية، الإدارة النفسية في ضوء القرءان، الإعلام مقوماته ضوابطه وأساليبه في ضوء القرءان الكريم ... وغيرها.

فهذه الدراسات رغم أهمية الموضوعات التي عالجتها، فإن معظمها لم يستوعب حمل ملامح التجديد في الدرس التفسيري دفعة واحدة، حيث ((أسمى البعض أي محاولة للتكديس العددي للآيات في قضية مشتركة تفسيرا موضوعيا، واصطلح آخرون على كل محاولة لانتزاع مفهوم قرءاني من بضعة آيات هذه التسمية))[1]، وغفل كثير منها عن مجرد المحاولة في إنزال الهدي القرءاني على واقع المسلمين، وعجز بعضها عن إضافة تلك اللمسة الواقعية رغم المحاولة، لكنها رغم ذلك لم تستثر هبة نقدية قوية لأنها وجدت اتجاها تنظيريا قنّن لهذه المنهجية واعتبرها هي الإطار الطبيعي للتفسير الموضوعي، ولأنها وجدت أساتذة محاضرين في الجامعات يقدمونها كنماذج وحيدة للدراسات الموضوعية، وأساتذة مناقشين يصوبونها كبحوث أكاديمية دقيقة في الفن، وغابت في خضم كل هذه الظروف المقاصد الأولى للدراسة الموضوعية التي سعت إلى إعادة ربط المسلم المعاصر بالوحي القرءاني، وعلاج قضاياه وانشغالاته الآنية بالهدي القرءاني، والمقاصد الأصيلة لحركة التجديد في التفسير، وأثير حول الاتجاه التنظيري الذي يراعي هذه المقاصد مزاعم تبعده عن دائرة التفسير الموضوعي وربما تلصقه بعلوم أخرى، وحكم على الدراسات التطبيقية التي أنجزت على طريقته بمجانبة المنهجية السليمة في الدراسة الموضوعية.

يقول الدكتور بدر بن ناصر البدر في تحليل أثر عدم الاتفاق على منهج واحد في الدراسة الموضوعية على توصيف البحوث العلمية المنجزة في إطارها: ((إن هذا النوع من التفسير رغم أهميته، فإنه يفتقد من التأصيل العلمي والضبط المنهجي ما يجعله مرتعا لكل تجربة وافدة تختلف باختلاف مشرب الباحث، ورغم أن هذا اللون من

(1) عبد الجبار الرفاعي، الاتجاهات الحديثة في التفسير: تمهيد تاريخي، ص 18.

التفسير ينطلق من النص القرءاني إلا أنه مع ذلك لم يلق العناية الخاصة به، المتكاملة في رؤيته اتجاهه، كما أن فكرة هذه الدراسة لم تتبلور في شكل مشروع متكامل يمكن تبين ملامحه بكل وضوح ، فمع تعدد الرؤى والمناهج والأدوات لدى أصحاب فكرة هذه الدراسة، وظهور ومدارس واتجاهات داخل هذا النوع من الدراسات أصبح من الصعب الركون إلى اتجاه بعينه))[1].

وهكذا أثّر هذا التنازع التنظيري في الدراسات الموضوعية على مستوى التدريس واللجان العلمية في مناقشات بحوث الدراسات العليا، وتأثرت تبعا لذلك الدراسات التطبيقية التي وضعت في مواجهة اتجاه تنظيري مخالف، أو أمام فئة غير متخصصة أو لا تمتلك المعارف الكافية حول هذا النمط التفسيري منذ نشأته وما يحفه من جدالات علمية منهجية لا تزال مستمرة إلى اليوم، وهو ما من شأنه أن يكبت المحفزات العلمية لدى الباحثين الراغبين في اكتساب هذه المعرفة بحثا وتخصصا.

نقد الدراسات التطبيقية في الحديث الموضوعي

الملاحظات السابقة ذاتها يمكن تسجيلها على الدراسات التطبيقية في الحديث الموضوعي، فهي بدورها عالجت موضوعات ذات قيمة دينية وواقعية في حياة المسلمين، منها: الغيبيات في ضوء السنة، موقف السنة من المسؤولية والجزاء، المرويات الواردة في صلة الرحم، الجهاد في الحديث النبوي الشريف، الخمر والمخدرات من خلال السنة النبوية المطهرة، محاكاة أهل الكتاب وغيرهم من الكفار والمشركين في ضوء السنة النبوية، أساليب الدعوة والتربية في السنة النبوية، الحركة النفسية في الحديث النبوي، الأحاديث النبوية في السلامة العامة، الأحاديث الواردة في حماية البيئة الطبيعية وتطويرها، الأحاديث النبوية الواردة في القيم الاقتصادية، حياة المستهلك في السنة النبوية، منهج السنة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، موقف السنة من المعاهدات في العلاقات الدولية، الأحاديث الواردة في العمران، السنة النبوية ودورها في الحفاظ على الوحدة الفكرية للأمة ....وغيرها.

(1) بدر بن ناصر البدر، التفسير الموضوعي في الرسائل الجامعية والبحوث العلمية.

تؤكد هذه المجموعة من العناوين وغيرها مما لا يتسع المقام لسرده بأن الإشكالية التطبيقية في الدراسات الموضوعية ليست في انتقاء الموضوعات، فهده البحوث العلمية قد عالجت قضايا بالغة الأهمية، ولكنها كدراسات التفسير الموضوعي غاب عنها ذلك الأثر الواقعي الذي نتطلع إليه، وافتقدت سمة إبراز القيمة الواقعية للموضوع المدروس من خلال حسن تشخيص الواقع إلى مهارات استكشاف المنهج النبوي للوصول في خاتمة الدراسة إلى مقصد تنزيل هذا المنهج النبوي على الواقع الإسلامي أو الإنساني موجها وحاكما ومصلحا، وبذلك يتجسد مطلب الاهتداء بالسنة النبوية.

يقول الدكتور خالد الشرمان في سياق نقد التصنيف في الحديث الموضوعي بعد الاطلاع على سبعين بحثا أنجز في الجامعات الأردنية في مرحلة الماجستير: ((تنوعت مناهج الدراسة في الرسائل الجامعية المتعلقة بالحديث الموضوعي، إلا أن الغالب على هذه الدراسات هو منهج «الجمع والتصنيف والدراسة»، فقد جاءت أغلب الرسائل ضمن هذا المنهج، وقد تختلف هذه المسميات، فبعضهم يسمي رسالته: جمع وتصنيف وتخريج ودراسة، وبعضهم: جمع ودراسة وتخريج، وبعضهم: تخريج ودراسة ...، وكل هذه الدراسات تجتمع في أهداف واحدة ما جاء في مقدمات الرسائل هي: جمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع، تصنيف الأحاديث تصنيفا موضوعيا، تقديم هذه الدراسات للمختصين للاستفادة منها، الحكم على الأحاديث من حيث الصحة والضعف، بالإضافة إلى أهداف خاصة أخرى كل حسب الموضوع الذي يكتب فيه، ورغم أن الغالب على هذه الدراسات إرادة تحقيق المنهج السابق إلى أن هناك بعض الرسائل خطت خطوة أخرى نحو الأمام في الحديث الموضوعي، يتمثل بزيادة مهمة هي بيان الهدي النبوي في موضوع معين))[1].

(1) خالد محمد محمود الشرمان، الحديث الموضوعية دراسة تأصيلية تطبيقية، ص 94 – 95.

وبغض النظر عن رأي الشرمان في اعتبار كل الدراسات القديمة والحديثة القائمة على التقسيم الموضوعي من دراسات الحديث الموضوعي، على أن أعلاها ما توصل إلى استنباط الهدي النبوي وربطه بالواقع، إلا أن ما قدمه من ملاحظات في الاقتباس السابق جد مهمة، إذ يشير إلى أن المنهج الغالب في هذه الدراسات هو عدم العناية ببيان الهدي النبوي في الموضوع المدروس، وهو أمر ينبغي التوقف عنده، فما جدوى هذه الدراسات الحديثة أصلا إذا لم يكُ كشف الهدي النبوي هو غايتها؟!.

إن ما يسوء معظم هذه الدراسات التطبيقية في الحديث الموضوعي زيادة على ما شابهت فيه دراسات التفسير الموضوعي، عدم استيعاب الباحثين فيه التفريق بين المنهج التحليلي والمنهج الموضوعي في فهم السنة النبوية من جهة، وعدم التفريق بين التقسيم الموضوعي والدراسة الموضوعية من جهة أخرى، فخرجت كثيرٌ من هذه البحوث التطبيقية في قالب يفتقد الإبداع والإضافة، فنجد أصحابها يقسمون الأحاديث بحسب موضوعاتها إلى عناوين مستشفة منها، وهذا عينُه التقسيم الموضوعي الذي على نمطه أُلِّفت دواوين السنة النبوية المرتبة على الكتب والأبواب، ثم في الدراسة قد يُبيِّن الباحث مرتبة الحديث في متن البحث أو في هامشه، ثم شرح بعض مفردات الحديث وعرض بعض فوائده، وفي بعضها بدلا من ذلك بيان المعنى العام للحديث، ثم في الخاتمة إعادة جمع هذه الفوائد، بل لا مجال لمقارنتها مع دراسات الشرح التحليلي للسنة النبوية التي تدرس من العناصر المتعلقة بالحديث سندا ومتنا ما يضمن الانتفاع بكثير من المعارف المتعلقة بالحديث النبوي.

فالدراسات التي سارت على هذا المنوال لم تخطُ في الدراسة الموضوعية إلا خطوة واحدة هي التقسيم الموضوعي، وقصرت عن حقيقة الدراسة الموضوعية القائمة على استنطاق النصوص النبوية واستنباط هداياتها والربط بينها لاستكشاف المنهج النبوي وتنزيله على الواقع، وهذا ما تجمع عليه الدراسات التنظيرية أو تعتبره المنهج الأكمل، لكن لا حظ له اليوم في كثير من الدراسات التطبيقية التي يُتعامل معها على أنها دراسات في الحديث الموضوعي، وعليه فإن الجانب التطبيقي يحتاج إلى مراجعة كثيفة

في الدراسات التنظيرية أكثر بكثير مما هو عليه الحال في دراسات التفسير الموضوعي، ولعل هذا الأمر مفُسَّر كما بيَّنا سابقا بقلة الكتابات التنظيرية وغضاضتها، لأن النقاشات العلمية التي تثيرها الدراسات التنظيرية عادة هي التي تفتح آفاقا لتطوير البحث ومعالجة النقائص وتفادي العيوب في أي فن من الفنون العلمية.

المبحث الرابع

آفاق التوفيق بين التنظير والتطبيق تحقيقا لمقاصد الدراسة الموضوعية

إن أي محاولة للتوفيق بين التنظير والتطبيق بقصد الوصول إلى مرجعية تنظيرية قوية يمكن الاحتكام إليها في تأطير الدراسات التطبيقية ونقدها يجب أن لا تغفل الملاحظات التالية:

1) يتطلب توحيدُ الجهود حتى يكون مثمرا الانطلاقَ من أرضية متينة تحمل ملامح التجديد في التفسير حزمة واحدة، ولا تُغيِّب مقصدا من مقاصد الدراسة الموضوعية، إذ لا يستقيم الاكتفاء في ماهية التفسير الموضوعي أو الحديث الموضوعي بـ:

- ملمح تقصي الآيات القرءانية أو الأحاديث النبوية المتعلقة بموضوع واحد، فهذا الصنيع بمعزل عن الملامح الأخرى حاضرٌ في التفاسير التقليدية كأداة تفسيرية لا يصح العدول عنها إلى غيرها مع وجودها في مختلف الاتجاهات والمدارس التفسيرية، وهي تفسير القرءان بالقرءان، قال السيوطي: ((قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولا من القرءان ، فما أجمل منه في مكان فقد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر))[1].

(1) جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرءان، ج 6 ص 2274.

بل صار منهجا مستقلا من مناهج التفسير التحليلي الحديثة ، حيث يقوم المفسر بتفسير آيات القرءان بحسب ترتيبها في المصحف، لكن بملاحظة الآيات التي تشترك معها في مصطلح أو مفهوم بالقدر الذي يساعد على معرفة وفهم مدلولات الآية أو الآيات المراد تفسيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الذي وردت فيه في كل تلك الحالات مثل صنيع محمد الأمين الشنقيطي في كتابه «أضواء البيان في تفسير القرءان بالقرءان».

وكذلك – أي تقصي الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد –ـ هو قاعدة أصيلة من قواعد الفهم السليم للسنة النبوية مهما تباينت الاتجاهات الشرحية، بل هو أعلى طرق شرح الحديث وأفضلها على الإطلاق، أي: شرح الحديث بالحديث، يقول ابن حجر: ((إن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت طرقها، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث))[1].

▪ أو بملمح الواقعية فقط بمعزل عن الملامح الأخرى، فإن الاهتمام بالبعد الواقعي في فهم كتاب الله تعالى تتنازعه اتجاهات تجديدية متنوعة في التفسير حافظت على النمط التقليدي الترتيبي في تناول سور القرءان وعلى قدر من التفصيل المعروف في التفاسير التحليلية مثل: التفسير الاجتماعي، التفسير الإصلاحي، التفسير الحركي أو الدعوي، وعليه فهو ليس حكرا على التفسير الموضوعي، وإنما يتمايز عنها باستصحاب كامل سماته الأخرى.

▪ أو ملمح الاهتداء بمعزل عن الملامح الأخرى لكونه مطلب وغاية في كل جهد تفسيري لكتاب الله أو جهد شرحي لسنة النبي عليه الصلاة والسلام، وميزته في الدراسات الموضوعية اقترانه بواقعية موضوعاته وعصرية أسلوبه، مما يجعله أعمق من مجرد الوصول إلى المفهوم القرءاني أو النبوي في مجموعة الآيات أو الأحاديث المشتركة

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج 6 ص 475.

في قضية ما، وهذا العمق يبرز في كشفِ موقف أو هدي قرءاني أو نبوي مستنبطٍ من استنطاق كلي دقيق لهذه النصوص القرءانية أو النبوية، بحيث يكون قادرا على أن يمس الواقع الإسلامي أو الإنساني عموما بتوجيه أو إرشاد أو إصلاح أو حل لمعضلة.

2) التفتح في التنظير على مختلف الموضوعات ، وعدم حصرها بوضع اشتراط القرءانية أو الواقعية لأهميتها جميعا في توجيه وإصلاح الحياة الإسلامية، وقد ظهر مما سبق أن الاختلاف حولها شكلي إذا ما أحسن الباحث تشخيص حاجات المسلمين الآنية وأحسن توظيف الموضوعات المتعلقة بها في واقع الناس.

3) تصحيح بعض الاشتراطات المنهجية التفصيلية التي تأثرت باختلاف الاتجاهات التنظيرية العامة، وعلى سبيل التقريب تقييد عناوين الدراسات الموضوعية بشرط القرءانية[1] أو الحديثية، أي أن تكون ألفاظه مستوحاة من نصوص القرءان والسنة، فهذا بدوره يحصر الموضوعات في دائرة معينة، لأن الباحث إذا كان يريد معالجة موضوع واقعي قد تفرضه مثلا ظاهرة عالمية معروفة ومتداولة بين الناس بمسمى أو مصطلح معين من زاوية قرءانية أو نبوية باحثا عن موقف أو حل، فإن تَكَلُّفه إيجاد ألفاظ قرءانية أو حديثية قريبة من الموضوع قد توحي بأن البحث في سياق آخر غير معالجة هذه القضية الواقعية، خاصة إذا لم يوفق الباحث في تنزيل الهدي القرءاني أو النبوي على القضية المدروسة، فتغيب القيمة الواقعية للموضوع ابتداءًا وفي ثمرات البحث الموضوعي.

بل قد يتعدى هذا الشرط التفصيلي إلى تقليص مساحة الخطاب الإسلامي وحصره في البيئة الإسلامية، مع أن رسالة الوحيين عالمية، والدعوة إليها لا يتوقف على استعمال المصطلحات القرءانية والنبوية، وإنما على حمل تعاليمها الفريدة ومعانيها الخالدة إلى العالمين، ولا أنسب من وسيلة الدراسات الموضوعية في إيصال هذه

(1) عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص 59 – 60.

الرسالة العالمية للمحبين والمغرضين معا، لما تتمتع به من خصائص الإحاطة بالموضوع عبر الاستقراء والتقصي والعناية بربط أجزاء الموضوع ودفع الاختلاف والتعارض عن الآيات والأحاديث الواردة في قضية واحدة.

4) التصور السليم لقيمة فقه الواقع في الدراسات الموضوعية القرءانية أو النبوية، لأن معالجة موضوع واقعي لا يعني بالضرورة أنك لامست ذلك الواقع وخاطبت أهله بالهدي القرءاني أو النبوي موجها ومرشدا ومصلحا، بل لابد من دراسة عميقة بين يدي البحث الموضوعي تشخص بأمانة علمية ذلك الواقع، وجعله في دراسة واحدة مع الدراسة الموضوعية حتى يتبين منها أن هذا الهدي القرءاني أو النبوي هو حلٌ لهذه المشكلة، أو هو موقفٌ من هذه القضية، أو هو مفسرٌ لهذه الظاهرة، أو هو حكمٌ على هذه النازلة، أو هو جوابٌ على هذا الانشغال.

5) التفتح في مقررات التدريس الجامعي على مختلف الاتجاهات التنظيرية، وعدم تبني بعضها على أنها متفق عليها، أو تبني فكرة أن التنظير في الدراسات الموضوعية قد اكتمل ونضج والحال ليس كذلك، لما فيه من إيهام معرفي للطلبة وهم في طور الطلب والتلقي.

6)استحضار أنه ليس من العدل مع عدم وحدة المرجعية التنظيرية التعنت في إقصاء بعض الدراسات التطبيقية من دائرة الدراسة الموضوعية في القرءان أو السنة بحجة مجانبة المنهجية، إن الإيمان بهذه الفكرة هو في حد ذاته كفيل بتوجيه الأنظار إلى توحيد الجهود في هذا السياق للخروج من هذا النزاع التنظيري.

الخاتمة

وصلت هذه الدراسة التحليلية النقدية لمسار تطور الدراسات الموضوعية في القرءان والسنة إلى جملة من النتائج المبثوثة في ثنايا البحث، ألخصها في النقاط التالية:

1) أن التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي تبعٌ له هو ثمرة من ثمرات التجديد في تفسير القرءان الكريم رغبة في الاهتداء بالوحيين الشريفين في إعادة توجيه الحياة الإسلامية المعاصرة بالإسلام بعد سلسلة من الهزائم النفسية والمعرفية والفعلية التي ضربت الأمة الإسلامية فأخرجتها من درجات القيادة في هذه المستويات إلى دركات الخضوع للأمم الأخرى.

2) أن الرغبة في التجديد في فهم الوحي الشريف وسلوكه فعلا رافقته ثلاث سمات جوهرية هي: بحث الموضوعات التي تلامس الواقع المعاصر، انتقاء أسلوب يتفق مع متطلبات العصر، استكشاف الهدايات القرءانية والنبوية وتنزيلها على الواقع، وهي الملامح التي مهدت لظهور منهج التفسير والحديث الموضوعي.

3) أن ارتباط التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي بالتجديد ومقاصده وسماته الخاصة يجب أن لا يغفل في التنظير لهذا المنهج الموضوعي في القرءان والسنة، وإلا لم يك هناك أي داع للتجديد في أسلوب التفسير القرءاني والشرح الحديثي.

4) أن التنظير والتأصيل للدراسات الموضوعية في القرءان والسنة لم يكتمل ولم ينضج بعد بدليل استمرار التنازع في قضايا جوهرية في ماهية الدراسة الموضوعية إلى يومنا هذا، والغفلة عن هذا التنازع التنظيري لصالح اتجاه على حساب اتجاه آخر دون الارتكاز على أسس علمية متينة إضعافٌ لهذا المنهج كأداة معرفية جديدة مثمرة في الواقع العلمي والحياتي المعاصر.

5) أن الدراسات التطبيقية في التفسير الموضوعي والحديث الموضوعي خاصة الأكاديمية منها قد تأثر كثيرٌ منها سلبا بهذا التنازع التنظيري على مستوى التأطير والتقدير.

6) أن الحاجة إلى بناء مرجعية تنظيرية موحدة في هذا النوع من الدراسات بات أمرا ملحا حفاظا على هذه الأداة المعرفية الجديدة وتطويرا لها بما يحقق مقاصدها الأساسية التي تجلت أهميتها المعرفية والحياتية.

7) أن الوصول إلى هذه المرجعية يتطلب أرضية علمية متينة تنطلق من عناصر أساسية طرحت بعض آفاقها في المبحث الأخير من الدراسة، ويمكن تلخيص معالمها في: التفتح على مختلف الآراء، التصورات السليمة لقضايا الخلاف، والنقد الذاتي البناء المبني على مراعاة المقاصد.

المصادر والمراجع

1) أحمد جمال العمري، دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرءاني، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1406هـ - 1986م.

2) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ت: عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفية.

3) أحمد السيد الكومي ومحمد أحمد يوسف القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ط 1، بدون ناشر، القاهرة، 1402هـ - 1982م.

4) خالد محمد محمود الشرمان، الحديث الموضوعي دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الفرقان، عمان، 2009م.

5) جول لابوم ، تفصيل آيات القرآن الحكيم ويليه مستدرك فهرس مواد القرآن لإدوار مونتيه، ترجمة وتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 2، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1955م.

6) سامر عبد الرحمان رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، ط 1، دار الملتقى، حلب، 1430هـ - 2009م.

7) صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ط 3، دار القلم، دمشق، 1429هـ - 2008م.

8) صلاح عبد الفتاح الخالدي، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار النفائس، عمان، 1997م.

9) عائشة عبد الرحمان، التفسير البياني للقرءان الكريم، ط 7، دار المعارف، القاهرة.

10) عباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1428هـ - 2007م.

11) عبد الحي الفرماوي، البداية في التفسير الموضوعي، بدون ناشر، ط 1، 1976م.

12) عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرءان، ت: مركز الدراسات القرءانية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426ه.

13) عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ط 2، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بورسعيد بمصر، 1411هـ - 1991م.

14) محمد باقر الصدر، المدرسة القرءانية: التفسير الموضوعي والتفسير التجزيئي والسنن التاريخية وعناصر المجتمع في القرءان الكريم، دار الكتاب الإسلامي، قم (إيران).

15) محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ط 7، مكتبة وهبة، القاهرة، 2000م.

16) محمد رشيد رضا، تفسير القرءان الحكيم المشتهر باسم تفسير المنار، ط 2، دار المنار، القاهرة، 1366ه- 1947م.

17) محمد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، دار الكلم الطيب، دمشق، ط 1، 1429هـ - 2008م.

18) محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرءان، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية.

19) محمد عبده، تفسير جزء عم، ط3، الجمعية الخيرية الإسلامية، مصر، 1341ه.

20) مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1421هـ - 2000م.

21) نخبة من علماء التفسير وعلوم القرءان بإشراف مصطفى مسلم، التفسير الموضوعي لسور القرءان، ط 1، جامعة الشارقة، الشارقة، 1431ه - 2001م.

22) هيفاء عبد العزيز سلطان الأشرفي، الشرح الموضوعي للحديث الشريف دراسة نظرية تطبيقية، نسخة من الرسالة التي تقدمت بها الباحثة لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه من قسم دراسات القرءان والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2007م.

مقالات

1) أحمد المجتبى بانقا وإسماعيل حاج عبد الله، منهجية شرح الحديث أصالة ومعاصرة، مجلة التجديد التي تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد 16، العدد 32 (1434ه ـ 2012م).

2) حسن حنفي، التفسير ومصالح الأمة - التفسير الاجتماعي -، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، بيروت، العدد 4 (1419هـ - 1998م).

3) رمضان إسحاق الزيان، الحديث الموضوعي دراسة نظرية، مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة ، مجلد 10، عدد 2 (2002م).

4) عبد الجبار الرفاعي، الاتجاهات الحديثة في التفسير: تمهيد تاريخي، مجلة قضايا إسلامية معاصرة التي تصدر ببيروت، العدد 4 (1419هـ - 1998م).

بحوث

1) مجاهد مصطفى بهجت، التفسير الموضوعي قراءة في التعريفات والضوابط (من بحوث مركز بحوث القرآن، جامعة مالايا الماليزية).

2) بدر بن ناصر البدر، التفسير الموضوعي في الرسائل الجامعية والبحوث العلمية (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر «التفسير الموضوعي للقرآن الكريم واقع وآفاق» المنعقد في جامعة الشارقة في جمادى الأولى سنة 1431ه).